The American University in Cairo
School of Business

EGYPT WOMEN ON BOARDS OBSERVATORY

مرصد المرأة المصرية في مجالس الإدارة

النتائج المستخلصة

تقرير الرصد السنوي

٢٠٢٢

The American University in Cairo

School of **Business**

AACSB ACCREDITED

ASSOCIATION of MBAS ACCREDITED

EFMD EQUIS ACCREDITED

AUC School of Business
AUC Avenue, P.O. Box 74,
New Cairo 11835, Egypt

womenonboards@aucegypt.edu

Egypt Women on Boards Observatory

© 2018 All rights of this publication are reserved and therefore cannot be reproduced in its totality, its part, recorded or transmitted by any information retrieval system in any way, by any means mechanical, photochemical, electronic, magnetis, electrooptical, digital, photocopying or otherwise, without the prior permission in writing by authors.

المنظمات الشريكة

الشبكات الإقليمية

الشبكات الوطنية

ملخص تنفيذي

حقق مؤشر المرأة في مجالس الإدارة لعام ٢٠٢٢ علامة فارقة أخرى نحو تحقيق هدف تمثيل المرأة بنسبة ٣٠٪ في مجالس الإدارة، حيث بلغ مؤشر عام ٢٠٢٢ نسبة ١٩,٧٪، ليشهد المؤشر زيادة قدرها ٣٪ مقارنةً بنسبة ١٦,٧٪ في عام ٢٠٢١. إن الحفاظ على نسبة ٣٪ متوسط الزيادة السنوية التي تم تحقيقها خلال السنوات الثلاث الماضية، سيمكن الجهات محل الدارسة من الوصول إلى هدف استراتيجية ٢٠٣٠ بحلول عام ٢٠٢٦، وهو وصول تمثيل المرأة في مجالس الإدارة إلى ٣٠٪.

لقد تم إحراز تقدماً في مؤشر تمثيل المرأة في مجالس الإدارة في الجهات الأربع محل الدراسة طبقاً لتقرير عام ٢٠٢٢. وجاءت شركات القطاع المالي غير المصرفي في الصدارة، حيث بلغ تمثيل المرأة بها نسبة ٢٢٪ في عام ٢٠٢٢ مقارنة بنسبة ١٨,٦٪ في عام ٢٠٢١، محققة بذلك معدل نمو إيجابي قدره ١٨,٢٪. وتلتها الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، والتي شهدت تقدماً أيضاً، حيث بلغ المؤشر بها ١٧,٣٪ في عام ٢٠٢٢ مقارنة بنسبة ١٥,٢٪ في عام ٢٠٢١، محققة بذلك معدل نمو قدره ١٣,٨٪. ثم جاء القطاع المصرفي بمؤشر بلغ ١٦,٥٪ في عام ٢٠٢٢ مقارنة بـ ١٤,٢٪ في عام ٢٠٢١، ليسجل بذلك معدل نمو قدره ١٦,٢٪. وأخيراً، حقق قطاع الأعمال العام تقدماً إيجابياً في المؤشر، إذ بلغه ٩,٣٪ في عام ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٨,١٪ في عام ٢٠٢١، ومسجلاً معدل نمو قدره ١٤,٨٪.

يشمل تقرير الرصد السنوي لعام ٢٠٢٢ البيانات والمعلومات الخاصة بالنوع الاجتماعي لنحو ١٠٠٠ شركة وبنك، منها ٢٣٦ شركة مدرجة بالبورصة المصرية، و٣٤ بنك، و٦٧٦ شركة من شركات القطاع المالي غير المصرفي، و٨٢ شركة من شركات قطاع الأعمال العام (الشركات القابضة والتابعة). وقد شهد عدد الشركات والبنوك تغيرات طفيفة بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، باستثناء عدد الشركات القابضة والتابعة في قطاع الأعمال العام. حيث شهد هذا القطاع تغيرات كبيرة في السنوات الأخيرة نتيجة لتطبيق إجراءات الإصلاح والإدماج التي ساهمت بدورها في خفض عدد الشركات القابضة والتابعة. ففي عام ٢٠٢٢، ومع نقل الشركات القابضة والشركات التابعة للنقل البحري والبري إلى وزارة النقل، حدث انخفاض كبير في إجمالي عدد الشركات.

شهد العدد الإجمالي للسيدات في مجالس الإدارة تقدماً إيجابياً في الجهات الأربع. حيث ارتفع عدد السيدات في مجالس إدارة الشركات المدرجة بالبورصة المصرية من ٢٨٩ سيدة ليصل إلى ٣٢٤ سيدة بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، ليحقق معدل نمو إيجابي قدره ١٢,١٪. كما شهد القطاع المصرفي أيضاً زيادة في عدد السيدات في مجالس الإدارة ليرتفع العدد من ٤١ سيدة في عام ٢٠٢١ إلى ٥٤ سيدة في عام ٢٠٢٢، محققاً بذلك معدل نمو قدره ٣١,٧٪. بينما ارتفع عدد السيدات في مجالس إدارة شركات قطاع الأعمال العام بمعدل نمو قدره ٢٢,٢٪، حيث ارتفع عدد السيدات من ٣٥ سيدة في عام ٢٠٢١ إلى ٤٤ سيدة في عام ٢٠٢٢. وقد حقق كذلك عدد السيدات في مجالس إدارة القطاع المالي غير المصرفي نمواً إيجابياً، حيث ارتفع العدد من ٧١٢ سيدة في عام ٢٠٢١ إلى ٩٢٤ سيدة في عام ٢٠٢٢.

وقد أظهر توزيع الشركات والبنوك في عام ٢٠٢٢ وفقاً لعدد السيدات في مجالس الإدارة زيادة عدد الشركات والبنوك التي لديها امرأة واحدة أو اثنتين في مجالس الإدارة. فقد تم تعزيز حصص الشركات التي لديها امرأتان في مجالس الإدارة بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ في معظم الجهات محل الدراسة. ويمكن أن نعزو هذا التحول الجذري إلى التنفيذ الفعال للقرارات الصادرة، والتي نصت على حتمية تعيين امرأتين على الأقل في مجالس الإدارة. فقد أصدرت هيئة الرقابة المالية في عام ٢٠٢٠ مجموعة من القرار التي تدعم وتشجع وجود مجالس إدارة لديها توازن أكبر بين الجنسين. كما تم ذلك بإصدار القرار رقم ١٠٩ لعام ٢٠٢١، والذي ينص على ضرورة وجود تمثيل للمرأة بنسبة ٢٥٪، أو وجود سيدتين على الأقل في مجالس إدارة الشركات المدرجة بالبورصة المصرية. بالإضافة إلى إصدار القرار رقم ١١٠ لسنة ٢٠٢١، والذي يلزم بوجود تمثيل للمرأة بنسبة ٢٥٪، أو وجود سيدتين على الأقل في عضوية مجالس إدارة شركات القطاع المالي غير المصرفي. كما قام البنك المركزي المصري بإصدار قراراً في عام ٢٠٢١ ينص على ضرورة وجود سيدتين على الأقل في مجالس إدارة البنوك اعتباراً من عام ٢٠٢١. ومن الجدير بالذكر أن التقرير قد أظهر أن بعض الشركات والبنوك كانت تؤمن بالتنوع ولديها بالفعل سيدتان أو أكثر في مجالس الإدارة قبل أن إصدار هذه القرارات.

على صعيد آخر، فقد انخفض عدد الشركات والبنوك التي لا يوجد بها تمثيل للمرأة في مجالس الإدارة في جميع الجهات. حيث انخفضت نسبة الشركات المدرجة بالبورصة المصرية والتي لا يوجد بها تمثيل للمرأة في مجالس الإدارة من ٥٣,٣٪ في عام ٢٠١٩ لتصل إلى ١٠,٢٪ فقط في عام ٢٠٢٢. كذلك انخفضت النسبة بالقطاع المصرفي من ٢٦,٥٪ في عام ٢٠١٩ لتصل إلى ٨,٨٪ في عام ٢٠٢٢. علاوة على ذلك، انخفضت نسبة شركات القطاع المالي غير المصرفي التي لا يوجد بها تمثيل للمرأة في مجالس الإدارة من ١٥,١٪ في عام ٢٠٢٢ مقارنة بنسبة ٥٨,٨٪ في عام ٢٠١٩. وقد جاءت أقل معدلات الانخفاض لدى قطاع الأعمال العام، لتنخفض من ٧٢,٥٪ في عام ٢٠١٩ لتصل إلى ٥٢,٤٪ فقط في عام ٢٠٢٢.

النتائج المستخلصة لعام ٢٠٢٢

٪١٩,٧
مؤشر المرأة في مجالس الإدارة

بلغ مؤشر المرأة في مجالس الإدارة ٪١٩,٧ في عام ٢٠٢٢ مقارنة بنسبة -**٪١٦,٧** في عام ٢٠٢١ مسجلاً معدل نمو إيجابياً قدره **١٨٪**.

١٣٢٠
عدد السيدات في مجالس الإدارة

بلغ **إجمالي عدد السيدات في مجالس إدارة الشركات والبنوك ١٣٢٠ سيدة** في عام ٢٠٢٢ مقارنة بـ **١٠٤٣** سيدة في عام ٢٠٢١ وبمعدل نمو قدره ٢٦,١٪.

٦٩٢ سيدة
إجمالي الفجوة في أعداد السيدات في مجالس الإدارة حتى عام ٢٠٣٠

تبلغ الفجوة الإجمالية للوصول إلى هدف استراتيجية ٢٠٣٠ ما يقدر بنحو ٦٩٢ سيدة. ثمة حاجة لانضمام **٢٢٧** سيدة في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، و**٤٤** سيدة في البنوك، و**٨٥** سيدة في شركات قطاع الأعمال العام، و**٣٦٦** سيدة في شركات القطاع المالي غير المصرفي، إلى مجالس الإدارة حتى عام ٢٠٣٠.

+٨٦ سيدة
الفجوة السنوية للوصول إلى هدف ٢٠٣٠

تبلغ الفجوة السنوية التقديرية ٨٦ سيدة يجب انضمامهن إلى مجالس الإدارة للوصول إلى هدف استراتيجية ٢٠٣٠. بواقع **٢٨** سيدة في الشركات المدرجة بالبورصة و**٦** سيدات في البنوك و**١١** سيدة في شركات قطاع الأعمال العام و**٤٢** سيدة في شركات القطاع المالي غير المصرفي.

البورصة المصرية النتائج المستخلصة لعام ٢٠٢٢

٪١٧,٣
مؤشر المرأة في مجالس الإدارة

سجلت نسبة تمثيل المرأة في مجالس إدارة الشركات المدرجة بالبورصة المصرية أعلى مستوياتها عام ٢٠٢٢ لتصل إلى **١٧,٣٪** في عام ٢٠٢٢، مقارنة بنسبة **١٥,٢٪** عام ٢٠٢١ و**١١,٦٪** عام ٢٠٢٠، مسجلة بذلك **معدل نمو قدره ١٣,٨٪** بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢.

٪١٠,٢
نسبة الشركات التي لا يوجد بها تمثيل للمرأة في مجالس الإدارة

انخفضت نسبة الشركات المدرجة بالبورصة المصرية التي لا يوجد بها تمثيل للمرأة في مجالس الإدارة من ١٤,٩٪ في عام ٢٠٢١ لتصل إلى ١٠,٢٪ في عام ٢٠٢٢ ، ليبلغ عددها ٢٤ شركة فقط في عام ٢٠٢٢ من إجمالي ٢٣٦ شركة.

٪٨٩,٨
نسبة الشركات التي لديها امرأة واحدة أو أكثر في مجالس الإدارة

ارتفعت نسبة الشركات المدرجة بالبورصة المصرية والتي لديها امرأة واحد على الأقل من ٨٥,١٪ في عام ٢٠٢١ لتصل إلى ٨٩,٨٪ في عام ٢٠٢٢، مسجلة معدل نمو إيجابياً قدره ٥,٠٪.

٪١٠,٦
نسبة الشركات التي لديها ٣٠٪ أو أكثر من السيدات في مجالس الإدارة

١٠,٦٪ من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية لديها ٣٠٪ أو أكثر من السيدات في مجالس الإدارة. بإجمالي ٢٥ شركة، وهو ما يمثل معدل نمو إيجابي قدره ٣١,٦٪.

+٢٨ سيدة
الفجوة السنوية للوصول إلى هدف ٢٠٣٠

يجب انضمام ٢٨ امرأة سنويًا إلى مجالس إدارة الشركات المدرجة بالبورصة المصرية لتحقيق هدف ٢٠٣٠.

القطاع المصرفي النتائج المستخلصة لعام ٢٠٢٢

٪١٦,٥
مؤشر المرأة في مجالس الإدارة

ارتفعت نسبة تمثيل المرأة في مجالس إدارة البنوك لتصل إلى ١٦,٥٪ في عام ٢٠٢٢ ، مقارنة بنسبة **١٤,٢٪** في عام ٢٠٢١، مسجلة بذلك **معدل نمو قدره ١٥,٩٪** بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢.

٪٨,٨
نسبة البنوك التي لا يوجد بها تمثيل للمرأة في مجالس الإدارة

انخفضت نسبة البنوك التي لا يوجد بها تمثيل للمرأة في مجالس الإدارة بشكل ملحوظ وبنحو **٦٢,٥٪** بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، حيث وصل العدد إلى **٣** بنوك فقط في عام ٢٠٢٢ من إجمالي **٣٤** بنكاً.

٪٩١,٢
نسبة البنوك التي لديها امرأة واحدة أو أكثر في مجالس الإدارة

ارتفعت نسبة البنوك التي لديها امرأة واحدة على الأقل في مجالس الإدارة من **٨٥,١٪** في عام ٢٠٢١ لتصل إلى ٩١,٢٪ في عام ٢٠٢٢، مسجلة معدل نمو قدره **٧,٠٪**.

٪١١,٨
نسبة البنوك التي لديها ٣٠٪ أو أكثر من السيدات في مجالس الإدارة

١١,٨٪ من البنوك لديها ٣٠٪ أو أكثر من السيدات في مجالس الإدارة. بإجمالي ٤ بنوك، وهو ما يمثل معدل نمو يقارب ١٠٠٪.

+٦ سيدات
الفجوة السنوية للوصول إلى هدف ٢٠٣٠

يجب انضمام ٦ سيدات سنوياً إلى مجالس إدارة القطاع المصرفي لتحقيق هدف ٢٠٣٠.

قطاع الأعمال العام النتائج المستخلصة لعام ٢٠٢٢

٩,٣٪
مؤشر المرأة في مجالس الإدارة

ارتفعت نسبة تمثيل المرأة في مجالس إدارة شركات قطاع الأعمال العام لتصل إلى **٩,٣٪** في عام ٢٠٢٢، مقارنة بنسبة **٨,١٪** في عام ٢٠٢١، مسجلة بذلك معدل نمو قدره **١٤,٨٪** بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢.

٥٢,٤٪
نسبة الشركات التي لا يوجد بها تمثيل للمرأة في مجالس الإدارة

انخفضت نسبة شركات قطاع الأعمال العام التي لا يوجد بها تمثيل للمرأة في مجالس الإدارة من **٦٢,٨٪** في عام ٢٠٢١ لتصل إلى **٥٢,٤٪** في عام ٢٠٢٢، وهو يمثل معدل نمو سلبياً قدره **-٢٧,١٪**، حيث وصل عدد الشركات إلى **٤٣** شركة في عام ٢٠٢٢ من إجمالي **٨٢** شركة قابضة وتابعة.

٤٧,٦٪
نسبة الشركات التي لديها امرأة واحدة أو أكثر في مجالس الإدارة

ارتفعت نسبة شركات قطاع الأعمال العام التي لديها امرأة واحدة على الأقل في مجالس الإدارة من **٣٧,٢٪** في عام ٢٠٢١ لتصل إلى **٤٧,٦٪** في عام ٢٠٢٢، مسجلة معدل نمو إيجابياً قدره **٢٨٪**.

٣,٧٪
نسبة الشركات التي لديها ٣٠٪ أو أكثر من السيدات في مجالس الإدارة

٣,٧٪ من شركات قطاع الأعمال العام لديها ٣٠٪ أو أكثر من السيدات في مجالس الإدارة. بإجمالي **٣** شركات في عام ٢٠٢٢ مقارنة بـ **0** شركات في عام ٢٠٢١، وهو ما يمثل معدل نمو سلبياً قدره **-١٠٠٪**.

+١١ سيدة
الفجوة السنوية للوصول إلى هدف ٢٠٣٠

يجب انضمام ١١ سيدة سنوياً إلى مجالس إدارة شركات قطاع الأعمال العام لتحقيق هدف ٢٠٣٠.

القطاع المالي غير المصرفي النتائج المستخلصة لعام ٢٠٢٢

٢٢٪
مؤشر المرأة في مجالس الإدارة

ارتفعت نسبة تمثيل المرأة في مجالس إدارة شركات القطاع المالي غير المصرفي إلى **٢٢٪** في عام ٢٠٢٢، مقارنة بنسبة ١٨,٦٪ في عام ٢٠٢١، مسجلة بذلك معدل نمو قدره ١٨,٢٪ بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢.

١٥,١٪
نسبة الشركات التي لا يوجد بها تمثيل للمرأة في مجالس الإدارة

انخفضت نسبة شركات القطاع المالي غير المصرفي التي لا يوجد بها تمثيل للمرأة في مجالس الإدارة بنحو **-١٧,٧٪** بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، وهو ما يقارب **١٥,١٪** من إجمالي شركات عام ٢٠٢٢.

٨٤,٩٪
نسبة الشركات التي لديها امرأة واحدة أو أكثر في مجالس الإدارة

ارتفعت نسبة شركات القطاع المالي غير المصرفي التي لديها امرأة واحدة على الأقل في مجالس الإدارة من **٨٠,٣٪** في عام ٢٠٢١ لتصل إلى **٨٤,٩٪** في عام ٢٠٢٢، مسجلة معدل نمو قدره **+٥,٧٪**.

٢٥,٧٪
نسبة الشركات التي لديها ٣٠٪ أو أكثر من السيدات في مجالس الإدارة

٢٥,٧ من شركات القطاع المالي غير المصرفي لديها ٣٠٪ أو أكثر من السيدات في مجالس الإدارة. بإجمالي **١٧٤** شركة، بزيادة قدرها **١١٢** شركة مقارنة بعام ٢٠٢١ وهو ما يمثل معدل نمو إيجابي قدره **٥٥,٤٪**.

٤٢ سيدة
الفجوة السنوية للوصول إلى هدف ٢٠٣٠

يجب انضمام ٤٢ سيدة سنوياً إلى مجالس إدارة شركات القطاع المالي غير المصرفي لتحقيق هدف ٢٠٣٠.

المرأة في مجالس الإدارة وفقاً لكل جهة ٢٠٢٢

يوضح الجدول أدناه نتائج مؤشر المرأة المصرية في مجالس الإدارة في عام ٢٠٢٢ وفقاً لكل جهة من الجهات محل الدراسة بالتقرير. فقد واصل مؤشر تمثيل المرأة في مجالس إدارة شركات القطاع المالي غير المصرفي إحراز التقدم مقارنةً بكافة الجهات، محققاً نسبة ٢٢٪ خلال عام ٢٠٢٢. وبذلك يصبح هو الأقرب لتحقيق هدف ٣٠٪، تليه الشركات المدرجة بالبورصة المصرية والتي حققت ١٧,٣٪، ثم القطاع المصرفي بنسبة ١٦,٥٪، تليه شركات قطاع الأعمال العام بنسبة ٩,٣٪.

المرأة في مجالس إدارة الشركات والبنوك ٢٠٢٢

	البورصة المصرية	القطاع المصرفي	قطاع الأعمال العام	القطاع المالي غير المصرفي
عدد الشركات	٢٣٦	٣٤	٨٢	٦٧٦
عدد أعضاء مجالس الإدارة من السيدات	٣٢٤	٥٤	٤٤	٩٢٤
عدد أعضاء مجالس الإدارة من الرجال	١٥٤٦	٢٧٤	٤٢٧	٣٢٧٥
إجمالي عدد أعضاء مجالس الإدارة	١٨٧٠	٣٢٨	٤٧١	٤١٩٩
نسبة أعضاء مجالس الإدارة من السيدات	١٧,٣٪	١٦,٥٪	٩,٣٪	٢٢,٠٪

نسبة تمثيل المرأة في مجالس الإدارة وفقاً لكل جهة (٢٠١٩ - ٢٠٢٢)

شهد تمثيل المرأة في مجالس الإدارة تقدماً إيجابياً في جميع الجهات، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢٢. وقد تباين ذلك التقدم المحرز بشكل سنوي بين كافة الجهات كما هو موضح بالرسم البياني أدناه. حيث حققت شركات القطاع المالي غير المصرفي معدل نمو سنوي متوسطه ٢٥,٤٪، تلتها الشركات المدرجة بالبورصة المصرية بنسبة ١٤,٧٪، ثم القطاع المصرفي بنسبة ١٠,٦٪، وأخيراً، شركات قطاع الأعمال العام بنسبة ٦٪.

تمثيل المرأة وفقاً لكل جهة (٢٠١٩-٢٠٢٢)

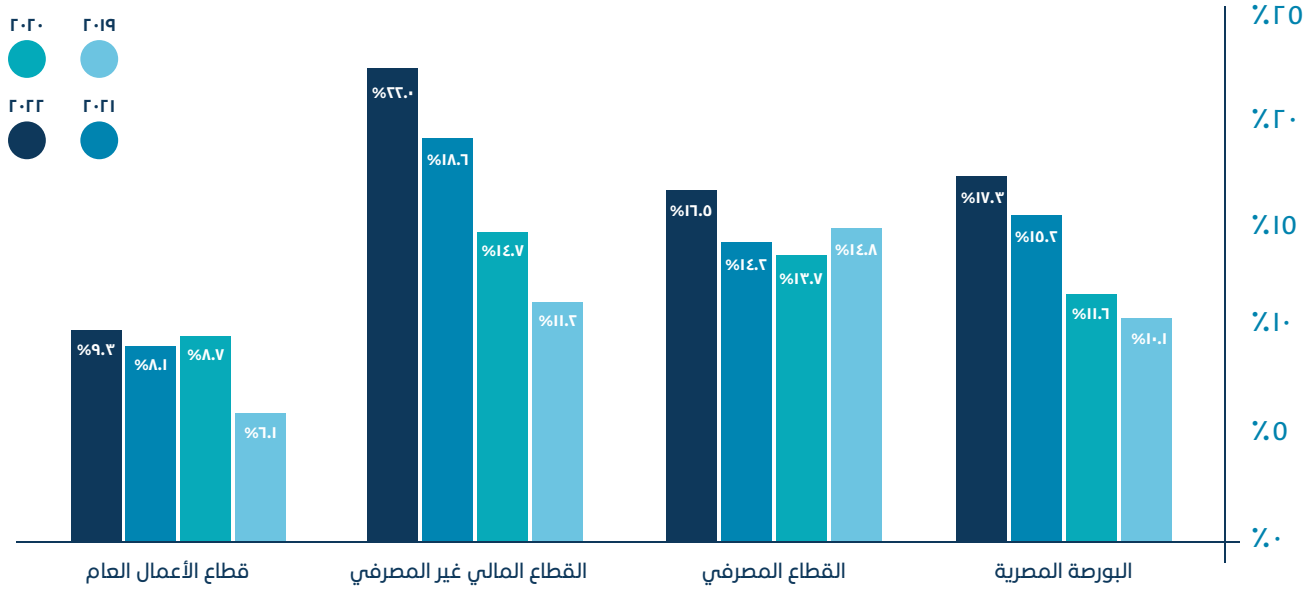

مؤشر المرأة المصرية في مجالس الإدارة ٢٠٢٢

بلغ مؤشر المرأة في مجالس الإدارة ١٩,٧٪ في عام ٢٠٢٢، مسجلاً بذلك ارتفاعاً قدره ٣٪ في عام واحد ومعدل نمو قدره ١٨٪. وتضاعف بذلك المؤشر خلال أربع سنوات، ليرتفع من ١٠٪ في عام ٢٠١٩ ليصل إلى ١٩,٧٪ في عام ٢٠٢٢، وهو أعلى مستوى له.

وقد حقق المؤشر تقدما بشكل سنوي من ١٠٪ في عام ٢٠١٩ إلى ١٣٪ في عام ٢٠٢٠، ثم إلى ١٦,٧٪ في عام ٢٠٢١، وأخيراً وصل إلى ١٩,٧٪ في عام ٢٠٢٢، محققاً بذلك معدل نمو تراكمي إيجابي بلغ نحو ٦٠٪.

يجب أن يحقق المؤشر زيادة قدرها ١٠,٣٪ في السنوات القادمة من أجل الوصول إلى هدف ٣٠٪.

إن الاستمرار في تحقيق معدل نمو المؤشر الحالي خلال السنوات القادمة سيمكن الجهات محل الدراسة من الوصول إلى هدف ٣٠٪ بحلول عام ٢٠٢٦.

مؤشر المرأة المصرية في مجالس الإدارة (٢٠١٩-٢٠٢٢)

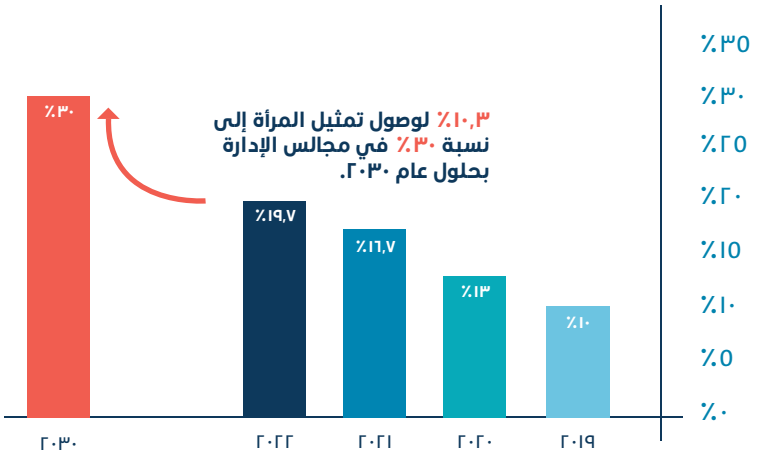

ويوضح الجدول أدناه توزيع مؤشر المرأة في مجالس الإدارة وفقاً لكل جهة. حيث يتضح أن شركات القطاع المالي غير المصرفي قد سجلت أعلى نسبة لتمثيل المرأة، وكانت المساهم الرئيسي في التقدم الذي حققه المؤشر. كما يبين الجدول أدناه توزيع عدد السيدات في المجالس وفقاً للجهة.

مؤشر المرأة في مجالس الإدارة وفقاً لكل جهة خلال عام ٢٠٢٢

	عدد أعضاء مجلس الإدارة من السيدات	إجمالي عدد أعضاء مجالس الإدارة
البورصة المصرية [١]	٣١٢	١٧٩٥
القطاع المصرفي	٥٤	٣٢٨
قطاع الأعمال العام [٢]	٣٠	٣٨٣
القطاع المالي غير المصرفي [٣]	٩٢٤	٤١٩٩
الإجمالي	١٣٢٠	٦٧٠٥
مؤشر المرأة في مجالس الإدارة 2022	١٩,٧٪	

ملحوظة: تم اقتطاع الشركات المكررة في الجهات محل الدراسة عند حساب المؤشر.

*١- تم اقتطاع ١١ بنك من قائمة الشركات المدرجة بالبورصة المصرية تجنباً لازدواجية الحساب مع القطاع المصرفي.
*٢- تم اقتطاع ١٤ شركة من شركات قطاع الأعمال العام تجنباً لازدواجية الحساب مع الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.
*٣- تم اقتطاع الشركات المدرجة بالبورصة المصرية من إجمالي شركات القطاع المالي غير المصرفي تجنباً لازدواجية الحساب، كما تم اقتطاع الشركات التي لديها أمراه واحدة أو اثنتين في مجالس الإدارة.

سجل مؤشر المرأة في مجالس الإدارة نسبة ١٩,٧٪ في عام ٢٠٢٢ مقارنة بنسبة ١٦,٧٪ في عام ٢٠٢١.

توزيع السيدات في مجالس الإدارة وفقاً لكل جهة ٢٠٢٢

يوضح الرسم البياني أدناه توزيع السيدات في مجالس الإدارة وفقاً لكل جهة في عام ٢٠٢٢، حيث استحوذ القطاع المالي غير المصرفي على النسبة الأكبر من السيدات في مجالس إدارة الشركات والبنوك بنسبة بلغت ٧٠٪، وبإجمالي ٩٢٤ سيدة، تلتها الشركات المدرجة بالبورصة المصرية بنسبة ٢٤٪، وبإجمالي ٣١٢ سيدة. ثم جاء القطاع المصرفي بنسبة ٤٪ وبإجمالي ٥٤ سيدة. وأخيراً، فقد ضمت شركات قطاع الأعمال العام ٣٠ سيدة فقط، بنسبة ٢٪ من إجمالي السيدات.

توزيع السيدات في مجالس الإدارة وفقاً لكل جهة ٢٠٢٢

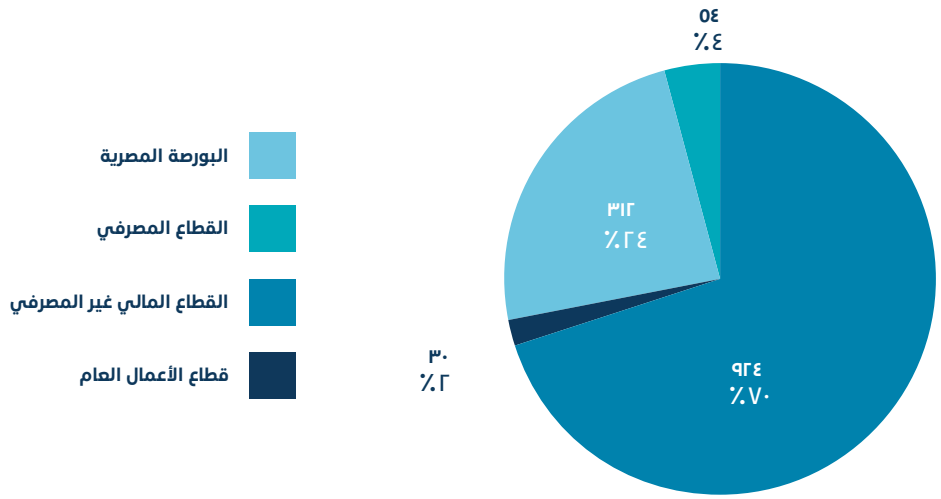

معدل نمو عدد السيدات في مجالس الإدارة (٢٠١٩-٢٠٢٢)

شهد عدد السيدات في مجالس الإدارة تقدما إيجابياً ملحوظاً خلال الفترة من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢٢، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي ٣٢,١٪. ليرتفع إجمالي عدد السيدات في مجالس الإدارة في عام ٢٠٢٢ إلى ١٣٢٠ سيدة وذلك خلال عام واحد فقط، مسجلاً بذلك معدل نمو قدره ٢٦,٦٪.

عدد السيدات في مجالس الإدارة (٢٠١٩ - ٢٠٢٢)

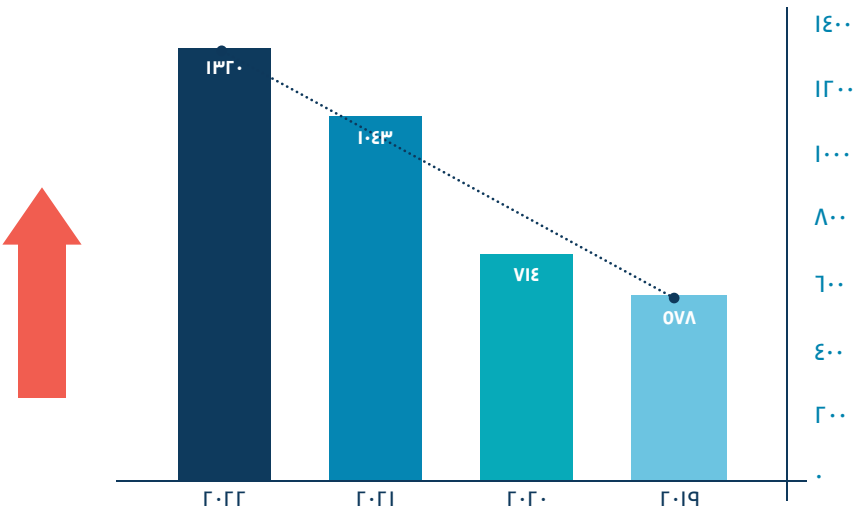

الخطوات القادمة

بلغت الفجوة الإجمالية المقدرة نحو ٦٩٢ سيدة يجب انضمامهن لمجالس إدارة الشركات والبنوك لتحقيق هدف ٢٠٣٠. وذلك بواقع ٢٢٧ سيدة في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، و٤٤ سيدة في البنوك، و٨٥ سيدة في شركات قطاع الأعمال العام، و٣٣٦ سيدة في شركات القطاع المالي غير المصرفي.

الفجوة السنوية للمرأة في مجالس الإدارة لتحقيق هدف ٢٠٣٠ وفقاً لكل جهة (٢٠١٩-٢٠٢٢)

تم تقدير الفجوة بنحو ٨٦ سيدة يجب انضمامهن سنوياً لمجالس إدارة الشركات والبنوك لتحقيق هدف ٣٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠، أي ما مجموعه ٦٩٢ سيدة خلال السنوات الثماني المقبلة. وذلك بواقع ٤٢ سيدة في شركات القطاع المالي غير المصرفي، و٢٨ في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، و١١ سيدة في شركات قطاع الأعمال العام، و٦ سيدات في القطاع المصرفي.

وقد انخفضت الفجوة المقدرة سنوياً من ١١٣ سيدة عام ٢٠١٩ لتصل إلى ٩٢ سيدة في عام ٢٠٢١، ثم بلغت في النهاية نحو ٨٦ سيدة في عام ٢٠٢٢، وهو ما يمثل انخفاضاً إجماليه ٦ سيدات، لتسجل بذلك معدل نمو سلبي قدره ٧٪ بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢.

معدل التغير في الفجوة السنوية في مجالس الإدارة لتحقيق هدف ٢٠٣٠ وفقاً لكل جهة (٢٠١٩-٢٠٢٢)

	الفجوة السنوية للوصول إلى هدف ٢٠٣٠	إجمالي الفجوة للوصول إلى هدف ٢٠٣٠	السيدات المنضمات حديثاً إلى مجالس الإدارة
البورصة المصرية	٢٢٧	٢٨	٣٥
قطاع المصرفي	٤٤	٦	١٣
القطاع المالي غير المصرفي	٣٣٦	٤٢	٢١٢
قطاع الأعمال العام	٨٥	١١	٨
الإجمالي	**٦٩٢**	**٨٦**	**٢٦٨**

ملاحظة: تم حساب الفجوة بناءً على إجمالي عدد أعضاء مجالس الإدارة المسجل حالياً في عام 2022.

وقد شهدت التقديرات السنوية للشركات المدرجة بالبورصة المصرية تراجعاً من ٤٨ سيدة إلى ٤٢ سيدة، كما شهدت شركات القطاع المالي غير المصرفي تراجعاً طفيفاً من ٢٩ إلى ٢٨، وذلك بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢. وفي المقابل، شهدت التقديرات السنوية للقطاع المصرفي ارتفاعا طفيفاً من ٥ سيدات إلى ٦ سيدات، كما كان الارتفاع طفيفاً أيضاً في شركات قطاع الأعمال العام من ١٠ سيدات إلى ١١ سيدة، وذلك بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، كما هو موضح في الرسم البياني أدناه.

نمط نمو تمثيل المرأة في مجالس الإدارة وفقاً لكل جهة (٢٠١٩-٢٠٢٢)

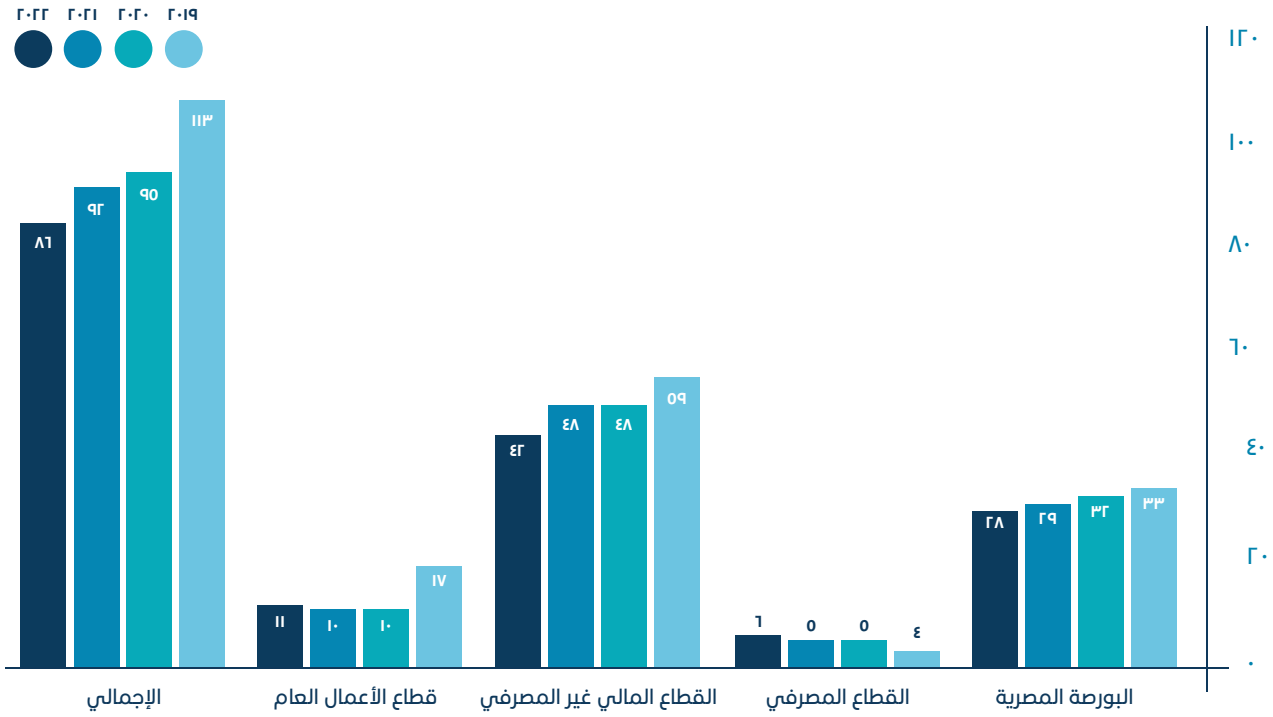

التحليل الإحصائي لتمثيل المرأة في مجالس الإدارة ٢٠٢٢

يوضح الجدول أدناه تمثيل المرأة في مجالس الإدارة وفقاً لكل جهة، وذلك من حيث أعداد الشركات والبنوك، وكذلك المتوسط، والحد الأقصى لعدد السيدات في مجالس الإدارة.

حيث يتضح أنه قد تم تسجيل أكبر متوسط لعدد السيدات في مجالس إدارة القطاع المصرفي بواقع ١,٦، تلته الشركات المدرجة بالبورصة المصرية والقطاع المالي غير المصرفي بمتوسط ١,٤ لكل منهما. بينما بلغ متوسط عدد السيدات في قطاع الأعمال العام ٠,٥. كما يُظهر الجدول أيضاً أن متوسط عدد السيدات في مجالس الإدارة قد شهد تحسناً في جميع الجهات مقارنة بعام ٢٠٢١.

يتضح كذلك أن الحد الأقصى لعدد السيدات في مجالس الإدارة سجل لدى القطاع المالي غير المصرفي بواقع ٦ سيدات، تلته الشركات المدرجة بالبورصة المصرية بواقع 0 سيدات في مجالس الإدارة في عام ٢٠٢٢.

	البورصة المصرية	القطاع المصرفي	القطاع المالي غير المصرفي	قطاع الأعمال العام
عدد الشركات	٢٣٦	٣٤	٦٧٦	**٨٢**
عدد أعضاء مجالس الإدارة من السيدات	٣٢٤	٥٤	٩٢٤	**٤٤**
متوسط عدد السيدات في كل مجلس إدارة ٢٠٢٢	١,٤	١,٦	١,٤	**٠,٥**
متوسط عدد السيدات في كل مجلس إدارة ٢٠٢١	١,٢	١,٢	١,١	**٠,٤**
الحد الأقصى لعدد السيدات في كل مجلس إدارة ٢٠٢٢	٥	٤	٦	**٢**
الحد الأقصى لعدد السيدات في كل مجلس ٢٠٢١	٦	٣	٦	**٢**

ملحوظة: الحد الأدنى لعدد السيدات في مجالس الإدارة في الجهات الأربع هو (صفر).

تمثيل المرأة وأعداد السيدات في مجالس الإدارة وفقاً لكل جهة خلال عام ٢٠٢٢

يوضح الجدول أدناه المؤشرات الرئيسية للسيدات في مجالس الإدارة وفقاً لكل جهة، ووفقاً لتوزيع السيدات في كل مجلس إدارة، وطبقا كذلك لوجود نسبة ٣٠٪ من السيدات أو أكثر في مجالس الإدارة.

ويتضح أن النسبة الأعلى لتمثيل المرأة في مجالس الإدارة جاءت لدى شركات القطاع المالي غير المصرفي بنسبة ٢٢٪، ثم لدى الشركات المدرجة في البورصة المصرية بنسبة ١٧,٣٪.

وعلى صعيد آخر، جاءت أقل نسبة للشركات التي لا يوجد بها تمثيل للمرأة لدى القطاع المصرفي، بنسبة ٨,٨٪، ثم لدى الشركات المدرجة بالبورصة المصرية بنسبة ١٠,٢٪. بينما جاءت أعلى نسبة للشركات التي لديها امرأة واحدة في مجالس إدارة لدى الشركات المدرجة بالبورصة المصرية وشركات القطاع المالي غير المصرفي بنسبة ٥٠,٨٪ و٤٤,٨٪ على التوالي.

وقد جاءت أعلى نسبة للشركات التي لديها سيدتان في مجالس الإدارة لدى القطاع المصرفي بنسبة ٣٥,٣٪، ثم لدى الشركات المدرجة بالبورصة المصرية بنسبة ٣٣,٥٪.

كما حظي القطاع المصرفي مرة أخرى بأكبر نسبة من الشركات التي لديها ٣ سيدات أو أكثر في مجالس الإدارة بنسبة ١٤,٧٪، تلته شركات القطاع المالي غير المصرفي بنسبة ٨,٧٪. في حين لم تحظ شركات قطاع الأعمال العام بأية مجالس إدارة لديها ٣ سيدات أو أكثر منذ عام ٢٠٢٠.

أما عن الشركات والبنوك التي لديها تمثيل للمرأة بنسبة ٣٠٪ أو أكثر، فقد جاءت النسبة الأكبر لدى شركات القطاع المالي غير المصرفي والقطاع المصرفي بنسبة ٢٥,٧٪ و١٠,٦٪ على التوالي.

	البورصة المصرية	القطاع المصرفي	قطاع الأعمال العام	القطاع المالي غير المصرفي
نسبة السيدات في مجالس الإدارة	١٧,٣٪	١٦,٥٪	٩,٣٪	٢٢,٠٪
لا يوجد تمثيل للمرأة في مجالس الإدارة	١٠,٢٪	٨,٨٪	٥٢,٤٪	١٥,١٪
امرأة واحدة في مجالس الإدارة	٥٠,٨٪	٤١,٢٪	٤١,٥٪	٤٤,٨٪
امرأتان في مجالس الإدارة	٣٣,٥٪	٣٥,٣٪	٦,١٪	٣١,٤٪
٣ سيدات أو أكثر في مجالس الإدارة	٥,٥٪	١٤,٧٪	-	٨,٧٪
٣٠٪ أو أكثر من السيدات في مجالس الإدارة	١٠,٦٪	١١,٨٪	٣,٧٪	٢٥,٧٪

توزيع الشركات والبنوك وفقاً لعدد السيدات في مجالس الإدارة (٢٠١٩-٢٠٢٢)

يوضح الرسم البياني أدناه توزيع الشركات والبنوك وفقاً لعدد السيدات في مجالس الإدارة في جميع الجهات محل الدراسة خلال الأعوام من ٢٠١٩ وحتى ٢٠٢٢. حيث اتبعت الشركات والبنوك التي لا يوجد بها تمثيل للمرأة اتجاهاً متناقصاً في تلك الجهات. وجاءت أعلى معدلات التراجع لدى شركات القطاع المالي غير المصرفي المصرية لتنخفض من ٥٨,٨٪ إلى ١٥,١٪، وأيضاً انخفضت تلك النسبة في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية من ٥٣,٣٪ إلى ١٠,٢٪ بين الأعوام ٢٠١٩ و٢٠٢٢. وبالرغم من ذلك التراجع، إلا أن نسبة شركات قطاع الأعمال العام التي لا يوجد بها تمثيل للمرأة لا تزال هي الأعلى نسبياً بين الجهات الأخرى.

أما الشركات التي لديها امرأة واحدة في مجالس الإدارة، فقد اتبعت اتجاهاً إيجابياً مستقراً في جميع الجهات محل الدراسة بين الأعوام ٢٠١٩ و٢٠٢٢. وكان لدى شركات قطاع الأعمال العام النسبة الأعلى والتي تضاعفت من ٢١,٧٪ لتصل إلى ٤١,٥٪، تلتها شركات القطاع المالي غير المصرفي التي ارتفعت من ٢٨,٧٪ إلى ٤٤,٨٪، ثم الشركات المدرجة بالبورصة المصرية والتي بلغت ٥٠,٨٪ في ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٢٤,٧٪ في ٢٠١٩.

ومن ناحية أخرى، سجلت نسبة الشركات التي لديها سيدتان في مجالس الإدارة أعلى معدلاتها لدى شركات القطاع المالي غير المصرفي، حيث تضاعفت ثلاث مرات تقريباً من ٩,٣٪ لتصل إلى ٣١,٤٪، كما تضاعفت تلك النسبة الشركات المدرجة بالبورصة المصرية من ١٥,٢٪ لتصل إلى ٣٣,٥٪ في الفترة من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢٢. وتعكس هذه الزيادة في نسبة الشركات التي لديها سيدتان في مجالس الإدارة التزام الشركات بتنفيذ القرارات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية، والتي تنص على ضرورة وجود سيدتين على الأقل في مجالس الإدارة.

وأخيرًا، اتبعت نسبة الشركات التي يوجد بها ٣ سيدات أو أكثر في مجالس الإدارة نمطاً مستقراً في النمو خلال الفترة بين الأعوام ٢٠١٩ و٢٠٢٢، وقد سجلت تلك النسبة أعلى مستوياتها في القطاع المصرفي الذي بلغ نسبة ١٤,٧٪ في عام ٢٠٢٢، مقارنةً بـ ٨,٨٪ في عام ٢٠١٩. أما شركات القطاع المالي غير المصرفي، فقد تضاعفت النسبة لديها ثلاث مرات تقريبًا لترتفع من ٣,٣٪ إلى ٨,٧٪ بين الأعوام ٢٠١٩ و٢٠٢٢. وكما ذُكر سابقاً، لم تحظ شركات قطاع الأعمال العام بأية مجالس إدارة لديها ٣ سيدات أو أكثر منذ عام ٢٠٢٠.

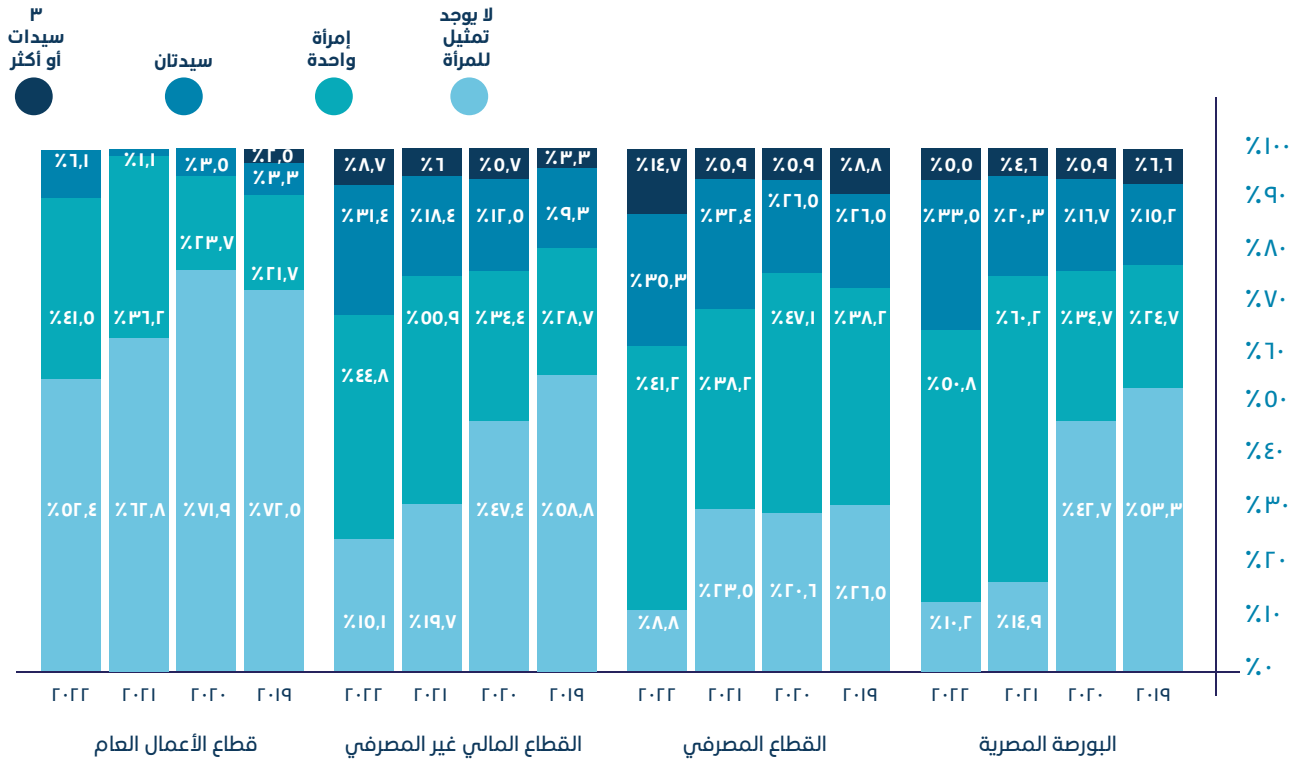

نبذة عن مرصد المرأة في مجالس الإدارة

تأسس مرصد المرأة المصرية في مجالس الإدارة في عام ٢٠١٧، من قبل كلية إدارة الأعمال بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، وهو مرصد معترف به ضمن مرصد المرأة التابع للمجلس القومي للمرأة، ويهدف إلى زيادة تمثيل المرأة في مجالس إدارة الشركات والبنوك في مصر لتصل إلى نسبة ٣٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠.

يمثل شركاء مرصد المرأة في مجالس الإدارة شراكة فريدة من نوعها بين المنظمات الحكومية، وجمعيات الأعمال، والمؤسسات البحثية، والهيئات الدولية، والمنظمات غير الحكومية.

وقد حصل المرصد على جائزة للابتكارات التي تلهم من جمعية تطوير كليات إدارة الأعمال الدولية. كما حصل المرصد على جائزة أفضل مبادرة للثقافة والتنوع والشمول لعام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ من رابطة ماجستير إدارة الأعمال.

المنظمات الشريكة

- وزارة قطاع الأعمال
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
- البنك المركزي المصري
- الهيئة العامة للرقابة المالية
- المنتدى العربي الدولي للمرأة
- المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة
- البورصة المصرية
- المجلس القومي للمرأة
- هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر
- الوكالة الكورية للتعاون الدولي
- الوكالة السويدية الدولية للتنمية
- مؤسسة التمويل الدولية في مصر
- البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية في مصر
- لجنة سيدات الأعمال بالغرفة التجارية الأمريكية في مصر
- مؤسسة المرأة والذاكرة

الشبكات الإقليمية

المنتدى العربي الدولي للمرأة

أسست هيفاء الكيلاني المنتدى العربي الدولي للمرأة في لندن في عام ٢٠٠١ لدعم تمكين المرأة الاقتصادي وتوليها القيادة، وأيضاً لتعزيز مشاركة الشباب دولياً، وخاصةً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويقوم المنتدى بتيسير الحوار بين الجهات المتعددة ذات الصلة، وتحفيز العمل لدعم المرأة والشباب في إطلاق إمكاناتهم الكاملة والمشاركة الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اعتماداً على التعليم، والتمكين الاقتصادي، وتنمية المهارات القيادية. وذلك من خلال عمل المنتدى بشكل وثيق مع الشركاء الدوليين، بالتعاون مع الشركاء من المؤسسات الدولية من جهة، والتواصل عبر الثقافات المختلفة من خلال قاعدة الأعضاء الدولية من جهة أخرى.

CLUB MENA ٣٠٪

مرصد المرأة في مجالس الإدارة عضو في نادي ٣٠٪ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Club ٣٠٪ MENA) حد من الفروع العالمية لنادي ٣٠٪ الذي تأسس في المملكة المتحدة في عام ٢٠١٠ بهدف الوصول إلى تمثيل المرأة بنسبة ٣٠٪ في مجالس إدارة الشركات المدرجة في مؤشر فوتسي ١٠٠ (FTSE) بحلول نهاية عام ٢٠١٥ (تم تحقيق هذا الهدف في عام ٢٠١٨.) ونادي ٣٠٪ هو عبارة عن مبادرة تطوعية تقودها شخصيات قيادية في قطاعات الأعمال المتعددة ً يعملون معا لزيادة مشاركة المرأة في مجالس إدارة الشركات والمناصب التنفيذية، والإدارية العليا. ويضم النادي في فروعه الأربعة عشر المنتشرة حول العالم ما يزيد عن ١٦٠ عضوا يمثلون المنظمات متعددة الجنسيات، والمؤسسات التعليمية، والشركات العائلية، والحكومات. ويعمل مرصد المرأة في مجالس الإدارة بالتعاون مع نادي ٣٠٪، على محاكاة هذا النموذج وتكراره في مختلف البلدان في المنطقة في عام ٢٠٢٠.

TheBoardroom Africa

وقّع مرصد المرأة في مجالس الإدارة مذكرة تفاهم مع The Boardroom Africa وهي منصة تهدف إلى تعزيز الخبرات النسائية الاستثنائية للوصول إلى مجالس الإدارة في جميع أنحاء القارة، وذلك عن طريق كسر الحواجز والعقبات التي تحول دون ذلك لمساعدة المنظمات على إدراك فوائد زيادة التنوع في مجالس الإدارة من خلال تسريع وتيرة تعيين المرأة في مجالس الإدارة. وتعمل المنصة على ربط السيدات المؤهلات للانضمام لمجالس الإدارة واللاتي حظين بتأييد الزملاء والرؤساء التنفيذيين ومجالس إدارة الشركات في جميع أنحاء إفريقيا لمساعدة المرأة للوصول إلى مجالس الإدارة وخدمات لجان الاستثمار.

الشبكات الوطنية

سيدات الأعمال في مصر ٢١ (BWE٢١)

جمعية سيدات أعمال مصر ٢١ هي منصة وطنية للتنمية الاقتصادية تجذب الشركاء والمانحين لتصميم وتنفيذ مبادرات الأعمال الوطنية والدولية لخدمة نمو وتطوير سيدات الأعمال المصريات. يأتي أعضاء الجمعية من مجموعة واسعة من الخلفيات في مجال الأعمال، ويسعون جميعا إلى التأثير بشكل إيجابي على سيدات الأعمال والاقتصاد المصري، وذلك من خلال خدمات تطوير الأعمال والشبكات والشراكات الدولية. كما يساعدون السيدات من خلال تطوير مهاراتهن وتعزيز قوتهن الاقتصادية من أجل نموهن الوظيفي.

منتدى الخمسين سيدة الأكثر تأثيراً

منتدى الخمسين هو بمثابة شبكة متنامية من السيدات الأكثر تأثيرا في مجال الأعمال في مصر، والملتزمات بتبني نهج شامل لتمكين المرأة وتعزيز سلطتها في صنع القرار والمشاركة في عمليات الإصلاح في البلاد. اليوم، يضم منتدى الخمسين سيدة الأكثر تأثيرا أكثر من ٢٠٠ وزيرة ومديرة تنفيذية بارزة ومؤثرة في الشؤون المالية والمصرفية والاستثمار والتجارة والسياحة والتكنولوجيا والإعلام وما إلى ذلك. بحلول عام ٢٠١٩، يخطط المنتدى ليشمل قيادات نسائية بارزة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الأنشطة الرئيسية

تقرير الرصد السنوي للسيدات في مجالس الإدارة

يعرض التقرير لمحة تحليلية موجزة عن تمثيل المرأة المصرية في مجالس الإدارة في مختلف الجهات، كما يقدم مؤشرا لهذا التمثيل في مصر، فضًل عن تحديد الفجوة في أعداد السيدات في الجهات محل الدراسة وذلك للوصول إلى هدف الاستراتيجية الوطنية ٢٠٣٠.

قاعدة بيانات المرأة المؤهلة للانضمام إلى مجالس الإدارة في مصر

صممت قاعدة بيانات مرصد المرأة في مجالس الإدارة لدعم تعيين السيدات في مجالس إدارة الشركات بناء على خبراتهن. وتضم قاعدة البيانات حاليا سجلات السيدات المشاركات بالفعل في مجالس إدارة الشركات العامة والخاصة بالإضافة إلى المرشحات المؤهلات للانضمام لمجالس الإدارة متضمنة القطاعات الاقتصادية التي تنتمين إليها ومجالات خبراتهن وخلفياتهن التعليمية وغيرها من المعايير، وذلك بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر. [٤]

خدمة الترشح في مجالس الإدارة

يساعد مرصد المرأة في مجالس الإدارة في ترشيح السيدات في مجالس الإدارة والربط بين المرشحات المؤهلات والمديرين التنفيذيين وأعضاء مجالس الإدارة وذلك باستخدام قاعدة بيانات المرأة المؤهلة للانضمام إلى مجالس الإدارة. وتقدم خدمة الترشيح لمجالس الإدارة للشركات في العديد من القطاعات لتشجيعهم على جني ثمار التنوع المتزايد في مجالس إدارتها.

بناء القدرات والتوعية

يتم تصميم وتقديم برامج للتوعية والتدريب لأعضاء مجالس الإدارة من الرجال والسيدات على حد سواء، إضافة إلى السيدات في طور الإعداد لعضوية مجالس الإدارة، ويتم تنفيذ هذه البرامج مع شركاء إقليميين ودوليين مثل الهيئة العامة للرقابة المالية، البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر ومؤسسة التمويل الدولية في مصر.

*٤- تم إنتاج تقرير الرصد السنوي لعام ٢٠٢٢ من خلال الشراكة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومرصد المرأة المصرية في مجالس الإدارة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة في إطار البرنامج الإقليمي المشترك بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية بالقاهرة «تعزيز العمالة المنتجة والعمل اللائق للمرأة في مصر والأردن وفلسطين» وبرنامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر «التمكين الاقتصادي للمرأة»، والذي يتم تنفيذهما بالشراكة مع المجلس القومي للمرأة، ووزارة القوى العاملة المصرية، ووزارة التعاون الدولي، بدعم من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا) والوكالة الكورية للتعاون الدولي.

الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية بحلول ٢٠٣٠

أقر رئيس الجمهورية في مارس ٢٠١٧ الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠، والتي تتبنى نهجا قائما على الحقوق وترتكز على أهداف التنمية المستدامة واستراتيجية مصر لتحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠، وتعزز الاستراتيجية الأدوار القيادية للمرأة وتقلدها المناصب الرئيسية في المؤسسات العامة والشركات، محددة هدفا وهو وصول تمثيل المرأة إلى نسبة ٣٠٪ في وظائف الإدارة العليا بحلول عام ٢٠٣٠. ويتماشى هذا الهدف بشكل وثيق مع النسبة التي حددتها الحركة العالمية لتحالف المرأة في مجالس الإدارة وهي ٣٠٪. وتُظهر الأبحاث أن مشاركة ثلاث سيدات في مجلس الإدارة يمثل «الكتلة الحرجة» التي تضمن تواجد المرأة والتعبير عن رأيها.

وجود امرأة واحدة هي مشاركة رمزية، واثنتان يُعطيها تواجداً، أما ثالثة فيجعل لها صوتاً. [0]

مبادرة البورصة المصرية لتشجيع الشركات المدرجة على الإفصاح عن أهدافها لتمثيل المرأة

في ٨ يوليو ٢٠٢١ قامت بلومبرج والبورصة المصرية و٣٠٪ Club MENA ومرصد المرأة المصرية في مجالس الإدارة في كلية إدارة الأعمال بالجامعة الأمريكية بالقاهرة بدعوة الشركات المدرجة بالبورصة المصرية لتقديم بياناتها المتعلقة بالنوع الاجتماعي من خلال تقرير مؤشر بلومبرج للمساواة بين الجنسين.

كما شجعت البورصة المصرية، الشركات المصرية المدرجة على الإفصاح عن أهدافها لتمثيل المرأة وتقديم تقارير دورية عن التقدم الذي تم احرازه.

ويعد مؤشر بلومبرج للمساواة بين الجنسين أداة مهمة لتقييم الممارسات الداخلية للشركات، عن طريق توفير مقياس أداء معياري للمساواة بين الأقران من الجنسين. حيث تقوم الشركات بعمل مسح شامل لقياس التقدم فيما يخص المساواة بين الجنسين عبر 0 عناصر وهي: ترشيح المرأة وشغلها للمناصب القيادية، والمساواة والتكافؤ في الأجور على أساس النوع الاجتماعي، وثقافة الإدماج، وسياسات مناهضة التحرش الجنسي، وممارسات تعزيز مصلحة المرأة. ومن خلال توفير معايير للإفصاح عن أداء الشركات وأهدافها، يساهم المؤشر في تحقيق الشفافية فيما يخص الممارسات والسياسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، كما يقوم بتوسيع نطاق البيانات الاجتماعية وبيانات الحوكمة المتاحة للمستثمرين.

*0 - Terjesen et al, ٢٠٠٩.

مبادرة البنك المركزي المصري لتعزيز تمثيل المرأة في مجالس الإدارة

أصدر البنك المركزي المصري في عام ٢٠٢١ قراراً بضرورة وجود سيدتين على الأقل في مجالس إدارة البنوك اعتباراً من عام ٢٠٢١.استراتيجية الوزارة لإصلاح وتطوير فروعها.

استراتيجية وزارة قطاع الأعمال العام لإصلاح وتطوير شركاتها التابعة

وضعت الوزارة خطة لإصلاح وتطوير شركاتها التابعة، حيث بدأت الوزارة بفرز وتصنيف تلك الشركات إلى ثلاث مجموعات رئيسية وتحليل أوضاعها الحالية تمهيداً لصياغة خطة تطويرها.

والجدير بالذكر أن خطة الإصلاح المالي للشركات ارتكزت على سداد المديونيات اعتمادا على الأصول غير المستغلة التي تم حصرها، وتحديد ما يمكن استخدامه منها لتسوية مديونية الشركات تجاه الجهات الحكومية وما يمكن تخصيصه لتمويل التطوير المطلوب في الشركات.

والثلاث مجموعات الرئيسية هي:

١. الشركات التي طالما عانت من الخسائر المتزايدة والتردي في الإنتاجية بسبب تقادم الآلات وسوء الادارة وعدم اعتبار العوامل الاقتصادية في التسعير والانتاج والبيع. تساهم هذه الشركات بنسبة ٩٠٪ من إجمالي خسائر القطاع. وقد تم تكثيف الجهود لتنفيذ خطط الاصلاح التي من شأنها تحويل ٢٦ شركة من هذه الشركات، والتي تتبع أربع قطاعات صناعية هي، الغزل والنسيج، والصناعات المعدنية، والصناعات الكيماوية، والأدوية إلى الربحية من خلال أحد الخيارات الخمس التي حددتها الوزارة للتعامل معها وهي: تحديث كامل للمصانع، أو تحديث كامل بدخول شريك فني، أو عمرات جسيمة للشركات التي تثبت الدراسات الجدوى الاقتصادية للاستثمار فيها، أو الإغلاق الجزئي أو الكامل.

٢. الشركات التي تحقق أرباح وتتميز بربحيتها المعقولة وجاهزيتها للطرح بالبورصة بهدف تنشيط سوق الأوراق المالية من جهة، وتوفير السيولة اللازمة لتمويل التطوير من جهة أخرى، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في الملكية ومجالس الادارات، وبالتالي الاستفادة بخبراته في تطوير تلك الشركات من جهة ثالثة.

٣. الشركات التي تحقق أرباحاً أقل من إمكانياتها، وتتركز في ثلاث قطاعات رئيسية هي:
   - التأمين، الذي أعدت له الوازرة خطة كاملة لإعادة الهيكلة لأنشطة الشركات التابعة تنقسم الى تأمين وادارة استثمارات وادارة الأصول العقارية.
   - السياحة والفنادق، حيث يمتلك القطاع عدد كبير من الفنادق والأصول السياحية التي يمكن استغلالها بصورة أفضل لتحقيق المزيد من الأرباح.
   - قطاع التشييد والبناء، فقد شملت خطة الاصلاح دراسة دمج بعض شركات المقاولات التي تحقق فائدة بالتكامل في أنشطتها، بالإضافة الى وضع خطة استراتيجية للتأكد من وجود خطط تطوير واضحة لأكثر من ٥٠٪ من محفظة الأراضي بشركات الاسكان، والبدء في تنفيذها وفقاً لجدول زمني.

في عام ٢٠٢٠، أصدرت هيئة الرقابة المالية مجموعة من القواعد التي تدعم وتشجع مجالس أكثر توازناً بين الجنسين. وقد استُكملت هذه القواعد بإصدار المراسيم التالية في عام ٢٠٢١:

١. مرسوم رقم ١٠٩ لسنة ٢٠٢١: ضرورة وجود تمثيل نسائي بنسبة ٢٥٪ أو سيدتين على الأقل في مجالس إدارات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٢. المرسوم رقم ١١٠ لسنة ٢٠٢١: ضرورة وجود تمثيل نسائي بنسبة ٢٥٪ أو سيدتين على الأقل في مجالس إدارة المؤسسات المالية غير المصرفية.

مبادرات هيئة الرقابة المالية لتعزيز تمثيل المرأة في القطاع المالي غير المصرفي (٢٠٢٠ - ٢٠٢١)

أصدرت هيئة الرقابة المالية في عام ٢٠٢٠ مجموعة من القرارات التي من شأنها دعم وتشجيع وجود مجالس إدارة أكثر توازناً بين الجنسين. وقد استُكملت هذه القواعد بإصدار القرارات التالية في عام ٢٠٢١:

١. قرار رقم ١٠٩ لسنة ٢٠٢١: ضرورة وجود تمثيل للمرأة بنسبة ٢٥٪ أو سيدتين على الأقل في مجالس إدارة الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

٢. قرار رقم ١١٠ لعام ٢٠٢١: ضرورة وجود تمثيل للمرأة بنسبة ٢٥٪ أو سيدتين على الأقل في مجالس إدارة شركات القطاع المالي غير المصرفي.